

ضريبة الأثرياء

الكاتب



محمد الصياد

* د. محمد الصياد

هناك ضريبة تفرض على الشركات والمؤسسات التي تحقق أرباحاً غير اعتيادية، تسمى «ضريبة الأرباح غير المتوقعة» وهي ضريبة تفرض على الأرباح التي تنجم عن مكاسب مفاجئة لشركة. «Windfall tax» أو ضريبة الأرباح المفردة أو صناعة معينة، فتحقق أرباحاً أعلى من المتوسط المعتاد

وغالبا ما تنتمي هذه الشركات إلى قطاعات الأعمال المنتجة للسلع الأساسية

في بريطانيا، فُرضت هذه الضريبة على شركات المرافق التي تمّت «Commodity-based businesses» خصصتها. وفي نفس الفترة تقريباً (في عام 1980)، سنت الولايات المتحدة قانون ضريبة أرباح النفط الخام المفردة لتحصيل ضريبة إضافية من الأرباح التي جنتها شركات النفط الأمريكية [Crude Oil Windfall Profit Tax Act] من ارتفاع أسعار النفط في أعقاب تداعيات الحظر النفطي لمنظمة الأقطار المصدرة للبترو «أوبك» في 1973. في فيما تخضع محطات الطاقة [Property tax] السويد، تخضع محطات توليد الطاقة الكهرومائية لضريبة الملكية النووية لضريبة تُحتسب على أساس القدرة الإنتاجية. وقد تم رفع كلتا الضريبتين مطلع عام 2008 بسبب ارتفاع على «Ground rent tax» الأرباح المفاجئة. النرويج أيضاً فرضت، اعتباراً من عام 2009، ضريبة إيجار الأرض محطات الطاقة الكهرومائية، كما قررت فنلندا في عام 2009 تحصيل ضريبة على الطاقة النووية والطاقة الكهرومائية اعتباراً من عام 2011.

وقد وُجّهت انتقادات من جانب أقطاب قطاعات الأعمال إلى هذه الضريبة، الذين يرون أن ضرائب الدخل العادية تأخذ بالفعل في الاعتبار الأرباح المرتفعة، فلا حاجة لفرض ضريبة إضافية، سواء تعلق الأمر بشركات النفط أو غيرها.

ويجادلون بأن الشركات هي الجهة المعنية بإعادة استثمار الأرباح لتشجيع الابتكار الذي من شأنه أن يعود بالفائدة على المجتمع ككل. فضلاً عما ينجم عن فرض هذه الضريبة الإضافية من تأثير سلبي متمثل في تقليل الاستثمار، على أساس أن الربح بعد الضريبة قد لا يستحق الجهد المبذول لتحقيقه

وترد الإدارات الحكومية المؤسسية على هذه الانتقادات، فتقول بأن الغرض من فرض هذه الضريبة هو إعادة توزيع الأرباح الزائدة لدى عدد محدود من شرائح المجتمع على شرائح أكبر من القاعدة الاجتماعية، عبر إعادة تمويل الإنفاقين الجاري والاستثماري، وتعزيز تمويل البرامج الاجتماعية، وتشجيع الكيانات الخاضعة للضريبة على خفض أسعارها لصالح المستهلكين، وبالتالي الحد من اتساع فجوة اللامساواة المجتمعية. وتندرج ضمن فئة هذه الضريبة أيضاً، ضريبة الميراث، وضريبة اليانصيب، باعتبارها مكاسب غير متوقعة

الآن، وبحسب أرقام «فوربس» التي استشهدت بها مؤسسة «أوكسفام»، فإن ثروات أغنى 10 رجال في العالم: إيلون ماسك، وجيف بيزوس، وبرنارد أرنولت وأولاده، وبيل جيتس، ولاري إيلسون، ولاري بيج، وسيرجي برين، ومارك زوكربيرج، وستيف بالمر، ووارن بافيت - ارتفعت على الصعيد الجمعي من 700 مليار دولار إلى 1.5 تريليون دولار بين مارس/آذار 2020 ونوفمبر/تشرين الثاني 2021. أما على الصعيد الفردي فقد نمت ثروة ماسك بأكثر من 1000%، بينما ارتفعت ثروة جيتس بنسبة 30%. أما شركة أمازون التي يملكها ويديرها جيف بيزوس، فقد ضاعفت صافي أرباحها على أساس سنوي، من 2.6 مليار دولار في سنة 2019 إلى 5.2 مليار دولار في 2020، على الرغم من الوباء. الشركة الأم لجوجل، وبقية الشركات الكبرى، ليس في الولايات المتحدة «Alphabet» كذلك الحال بالنسبة لشركة فقط، وإنما في كافة بلدان العالم

لهذا، نعتقد بأن الظروف الحالية، الاقتصادية الاجتماعية الاستثنائية التي يمر بها العالم أجمع، بما في ذلك الدول المتقدمة، ربما تعيد الجدول داخل أروقة السلطات التشريعية والتنفيذية، إلى جانب سلطة الإعلام وسلطة مراكز الأبحاث ونقلها من كواليس «Windfall tax» والدراسات، بشأن إمكانية فرض «ضريبة الأرباح غير المتوقعة» أو المفردة مراكز صناعة القرار المذكورة إلى النقاشات ما فوق-الطاولة. وفرض الضرائب على كبريات الشركات والأثرياء في هذه الظروف الاستثنائية، أمر منطقي؛ لأنهم كانوا الأكثر استفادة من ظروف الجائحة وتداعياتها المستمرة. ولسوف تساعد عائدات هذه الضريبة في تقليل عجز الموازنات، وتسديد جزء من الدين العام، وتمويل مشاريع البنية التحتية وتطوير المرافق العامة وتحسين خدماتها، على عكس ما يروّج له المعارضون لها، من أنها لا تؤدي إلى تعزيز النمو الاقتصادي.

كاتب بحريني *